شبكة برلمانيات و برلمانيون
ضد عقوبة الإعدام بالمغرب
RÉSEAU DES PARLEMENTAIRES CONTRE
LA PEINE DE MORT AU MAROC

دور البرلمانيات والبرلمانيين من اجل الغاء عقوبة الإعدام، على ضوء مقتضيات الدستور

ندوة برلمانية إقليمية نصف حضورية

قاعة محمد الناصري، وزارة العدل

الأربعاء، 23 **دجنبر** 2020

من 3:00 **مساءًا إلى** 6:00 **مساءًا**

السيدة نزهة الصقلي - منسقة شبكة البرلمانيين والبرلمانيات ضد عقوبة الإعدام

افتتحت الجلسة الأستاذة نزهة الصقلي باسم شبكة البرلمانيين والبرلمانيات ضد عقوبة الإعدام الملتقى المغاربي الذي يعقد تحت شعار "دور البرلمانيات والبرلمانيين ضد عقوبة الإعدام على ضوء مقتضيات الدستور" المنظم بشراكة مع الاتلاف المغربي لإلغاء عقوبة الإعدام والمنظمة المغربية لحقوق الانسان ومنظمة جميعا ضد عقوبة الإعدام، فيما نوهت بعمل هذه الأخيرة على مدار 20 سنة الأخيرة من اجل الإلغاء الكوني لعقوبة الإعدام. قامت الأستاذة الصقلي بالتعبير عن شكرها للسيد وزير العدل محمد بن عبد القادر لدعمه المتواصل، وايضا بنعي المحامي المتميز الأستاذ محمد الناصري الذي عقد اللقاء في قاعة تحمل اسمه، وتقدمت بالتحية والتنويه للمجلس الوطني لحقوق الانسان على العمل الذي يقوم به في اشعاع وترسيخ حقوق الانسان بالمغرب، وبشكل ادق الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام. ركزت مداخلتها على التطورات التالية:

- تقوية حركة المطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام بفضل عمل الاتلاف المغربي لإلغاء عقوبة الإعدام
- عمل النشطاء كالأستاذ النقيب عبدالرحيم الجامع عبر تشجيعه لخلق شبكة المحاميين والمحاميات والصحافيين والصحافيات ضد عقوبة الإعدام
- تأسيس الشبكة الأساتذة والاستاذات ضد عقوبة الإعدام بمبادرة من شبكة البرلمانيين والبرلمانيات ضد عقوبة الإعدام.

في حين تفسر هذه الدينامية المجتمعية بان 40 بالمئة من المجتمع المغربي يؤيدون الغاء عقوبة الإعدام، في حين ان 30 بالمئة من المعارضين، كما يبين أحد استطلاعات الرأي ل "سينرجيا" سنة 2017 .ذكرت الأستاذة ان هذا اللقاء يأتي في سياق جائحة كوفيد 19 الذي اوضح لنا انه من اجل الحفاظ على الحق في الحياة، كنا ملزمين ان نأتي بجملة من الحقوق لضرورة وجود هذا الأخير.ثم رحبت باعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على صحرائه، وهو الأمر الذي ينصف التضحيات التي قدمها المغرب من أجل وحدته الترابية، وهنأت جلالة الملك محمد السادس والدبلوماسيين الرسميين والبرلمانيين والداعمين للقضية الوطنية وكل المواطنين.

ثم أشارت السيدة نزهة الصقلي إلى أن شبكة البرلمانيين والبرلمانيات ضد عقوبة الإعدام في المغرب، التي تشكلت في 26 فبراير 2013، كانت الأولى من نوعها وقد ألهمت العديد من البرلمانيين في أماكن أخرى من العالم. وقد تأسست بدعم من شركاء وطنيين مثل التحالف المغربي لمناهضة عقوبة الإعدام والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أو شركاء دوليين مثل "جميعا ضد عقوبة الإعدام" التي دعمت حركة إلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم لمدة 20 عامًا. فاليوم، وقع أكثر من 250 برلمانيًا وبرلمانية على الوثيقة التأسيسية للشبكة، ويعتبر الجميع أن عقوبة الإعدام عقوبة لا إنسانية، لا تردع الجريمة وتتعارض مع جوهر حقوق الإنسان، ويرحبون بالتقدم الكبير الذي أحرزه المغرب في مجال حقوق الإنسان والحرية والمساواة مثل اعتماد دستور 2011 الذي يكرس في مادته 20 الحق في الحياة.

وأشارت ايضا إلى أن إلغاء عقوبة الإعدام قد أوصت به هيئة الإنصاف والمصالحة وأن جلالة الملك أكد في خطابه بتاريخ 9 مارس 2011 بإدراج التوصيات الحكيمة لهيئة الإنصاف والمصالحة في الإصلاح الدستوري. وفي الأخير مكّن هذا التقدم الذي عرفه المغرب من استضافة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش في نوفمبر 2014 حيث تمت مناقشة إلغاء عقوبة الإعدام.أصرت الأستاذة نزهة الصقلي على طول عملية الإلغاء: فبعد مرور 10 سنوات على اعتماد الدستور وست سنوات بعد تأسيس المنتدى وما زال الحكم ساري المفعول. اليوم، ألغت 149 دولة بحكم القانون أو بحكم الواقع هذه الجملة الظالمة واللاإنسانية والمتنافرة مع فلسفة العدالة الحديثة القائمة على المبادئ الإنسانية في تنزيل العقوبات، واعتماد الأحكام البديلة، وإعادة التأهيل وإعادة ادماج السجناء. مع العلم ان المغرب لم ينفذ عقوبة الإعدام منذ 1993، وهو من بين البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام بحكم الواقع، لكن وللمفارقة، شددت على أن عقوبة الإعدام لا زالت في القانون وأن المحاكم المغربية استمرت في إصدار هذه العقوبة: تم تسجيل 9 أحكام بالإعدام في 2019 في المغرب.

وأعربت السيدة نزهة الصقلي ايضا عن أسفها لظروف احتجاز السجناء المحكوم عليهم بالإعدام الذين يقضون أحيانًا عقودًا في السجن دون أن تحكم عليهم المحكمة. وأشارت إلى أن العديد منهم استفادوا من العفو الملكي بتخفيف أحكامهم، مما حد من عدد المحكوم عليهم بالإعدام، واشادت بعفو جلالة الملك عن 31 محكوم عليهم بالإعدام في 30 يوليو 2019.

بالإضافة إلى ذلك، تحدثت السيدة نزهة الصقلي عن مشروع تعديل القانون الجنائي حاليا في البرلمان. وأعربت عن أسفها لأنه لا يشمل إلغاء عقوبة الإعدام، وبدلاً من ذلك فقد أضافت ثلاث جرائم اخرى يعاقب عليها بالإعدام: جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وأكدت على انه من الرغم أن هذا المشروع لم ينبثق عن وزير العدل الحالي، فإن البرلمانيين ليس لديهم خيار آخر سوى دعوة السلطات الحالية.

أخيرًا، شكل امتناع المغرب عن التصويت قبل أيام قليلة في الأمم المتحدة لصالح قرار الداعي إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام خيبة أمل وإحباط كبيرين، بينما صوتت دول أخرى مثل جيبوتي ولبنان لصالح القرار.ثم أشارت السيدة نزهة الصقلي إلى أن الهدف من هذا اللقاء هو معرفة طرق التعاون للتغلب على هذه المفارقات، من خلال مساءلة الأدوار التي يلعبها البرلمانيون والبرلمانيات والتي يجب أن يلعبوها عبر صلاحياتهم الدستورية من أجل إقرار الحق في الحياة. كما تساءلت عن الاستراتيجيات التي سيتم اتخادها لتشجيع الأحزاب السياسية المؤيدة للإلغاء لتنفيذ مشروعها وتعبئة المجموعات النيابية الأخرى. واختتمت بتساؤل عن كيفية تطوير التعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والإعلام لجعل المغرب يدرك التحدي الكبير المتمثل في كونه أول بلد في المنطقة يسير في اتجاه التاريخ من خلال الغائه لعقوبة الإعدام في جميع تشريعاتنا.

السيد محمد بن عبدالقادر – وزير العدل

تقدم السيد وزير العدل بالشكر والتحية للمنظمين والمشاركين، وأشار إلى أن المملكة المغربية تمر بفترة تشريعية هامة من أجل إصلاح القوانين والاتفاقيات المصادق عليها بحيث أن المغرب ملتزم دستوريا بتنفيذها، إن إصلاح الترسانة التشريعية خطوة مهمة آخذة بعين الاعتبار أحكام الدستور والتوصيات الصادرة عن المجلس، وأشار الى أن عقوبة الإعدام لا زالت تثير نقاشا مجتمعي هاما للغاية.

وأعلن السيد محمد بن عبد القادر أن المغرب قد بادر بالعديد من المبادرات لصالح إلغاء عقوبة الإعدام، وانخرط بعد نداء الأمم المتحدة في عام 2002 عبر اتباع ثلاثة توجهات: ايقاف الجرائم، ايقاف تنفيذ أحكام الإعدام، والمساهمة في تعزيز الحوار الوطني والدولي. وقد ألغت أكثر من 100 دولة عقوبة الإعدام تمامًا بالنسبة للجرائم العادية، فيما ألغت دول أخرى أو أصلحت نصوصها القانونية وقامت بإلغاء عقوبة الإعدام تمامًا. وأكد أن عدد الأحكام التشريعية المتعلقة بعقوبة الإعدام قليلة. وبالنسبة للقانون المغربي، فهنالك 36 مادة تنص اليوم على عقوبة الإعدام بما في ذلك 30 في القانون الجنائي، ومادة واحدة في الظهير المتعلق بقمع الجرائم ضد صحة الأمة وخمس مواد في قانون القضاء العسكري لمساعدة الأعداء أو صد هجوم ما.

وذكّر وزير العدل بأن أحكام الإعدام لا تتجاوز 10 احكام سنويا، ولا تصدر إلا في حالة الجرائم البالغة الأهمية مثل الإرهاب. ووصل عدد المحكوم عليهم اليوم 77 شخصا ويلعب العفو الرئاسي دورًا مهمًا في إيجاد التوازن في القضايا الجنائية، إضافة ان منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد تم تخفيف 154 حكماً بالإعدام إلى السجن المؤبد، كما أشار أن وزارة العدل تعمل على إصلاح الاتفاقيات الثنائية لتغيير الأحكام في إطار التعاون القضائي الدولي.

وشدد السيد محمد بن عبد القادر على أن هذا الورش هو نتاج جهود تبذلها الدولة للامتثال للتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان ولإصلاح النظام القضائي، فيما أشار الى أن النقاش الوطني والسياسة الجنائية المغربية يتجهان نحو إجراءات لإلغاء عقوبة الإعدام بشكل تام. كجزء من مراجعة السياسة الجنائية، والهدف هو تقليص المواد التي تعاقب بعقوبة الإعدام بحوالي الثلث وإضافة مواد قد تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية، وقد تكون عقوبة السجن المؤبد هي البديل لذلك.

وفي الختام، أكد وزير العدل أن مشروع مراجعة القانون يتطلب آليات نجعة لإنهاء عقوبة الإعدام وإيجاد توافق بين الجهات المختصة، وذلك من خلال مشاركة الفاعلين في المجال القضائي، ولأن الجدل بين المؤيدين والمعارضين نقاش قديم، فإن الحكومة تعمل في اتجاه العمل بين مختلف الأحزاب. وشدد على أهمية العقلانية، حتى في سياق الجرائم المتوحشة، وذلك من أجل إلغاء عقوبة الإعدام تمامًا، وكذلك العمل معًا كما طلب الملك في رسالته شهر نوفمبر 2014.اختتم السيد محمد بن عبد القادر بالإشادة مجددا بالعمل والمبادرات التي تم اتخاذها للنقاش وتبادل الآراء والتجارب لصالح العدالة والحق العام والمواطن.

السيدة أمينة بوعياش - رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

افتتحت السيدة أمينة بوعياش كلمتها بتوجيه الشكر للمنظمين والمشاركين على هذا النقاش الوطني حول عقوبة الإعدام. وأعربت عن رغبتها في التأكيد على أهمية هذا الاجتماع بعد التصويت على قرار الأمم المتحدة، في حين كان الفاعلون المغاربة يأملون في تصويت إيجابي لإلغاء عقوبة الإعدام، وعلى الرغم من الصعوبات، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أتاح صياغة مقترحات بمساعدة بعض البرلمانيين والمجالس والائتلافات والمنظمات.

ثم أشارت إلى أن مبادئ القانون الدولي تحمي الحق في الحياة وأن إلغاء عقوبة الإعدام شيء اساسي لإرساء مجتمع عادل وحر، وقالت ان الحق في الحياة حق مطلق وهو أول الحقوق، وتساءلت عن مستقبل المغرب كمجتمع إذا لم يتم احترام هذا الحق. ثم استذكرت ردود أفعال الرأي العام بعد إعلان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أدان عقوبة الإعدام بعد إعدام محكوم عليه بالإعدام عام 1993، وقامت بخطوات لتعبئة الجمعيات. ومنذ سنة 2007، جرت نقاشات مجتمعية. وأوضح المغرب موقفه من تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة الذي أسفر عن بروتوكول. واعترف الدستور بالحق في الحياة كحق لكل إنسان دون أي قيد. وأعلن الملك في رسالة سارت في هذا الاتجاه ايضا لاحترام الحق في الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح العفو الملكي تخفيف الأحكام الصادرة على 31 من المحكوم عليهم بالإعدام. فيما يؤكد هذا ان العدالة تسير في الاتجاه الصحيح.ان أحكام الإدانة الصادرة عن القضاة في 2019، سواء بالدرجة الأولى او بالاستئناف، هي 11، وهو رقم أعلى من المعدل السنوي، فما الذي يحدث في المجتمع المغربي؟

يقولون إننا نتجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام وأننا نتجه نحو الحفاظ على الحق في الحياة، لكننا لا نتخذ تدابير كافية لتعزيز هذا الاتجاه. في حين ان أولئك الذين يقولون إن الرأي العام هو مع الإبقاء على العقوبة ليس لديهم اي دليل قوي يدعم طرحهم، ونفس الشيء ينطبق على أولئك الذين يقولون إنه رادع، فلم تثبت أي دراسة ذلك.

اشارت السيدة أمينة بوعياش الى وجود 19 دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي التي قد ألغت عقوبة الإعدام، و14 دولة كانت معلقة للعقوبة و19 دولة أخرى أبقت عليها، والبلدان التي تسير في إلغائها أكثر من المبقية على هذه عقوبة، والتوجه العام هو نحو الإلغاء أو نحو اقاف تنفيذها.

واقترحت تجديد التزامنا بإلغاء عقوبة الإعدام، حتى لو في حالة الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، فيما تساءلت عما إذا كانت عقوبة الإعدام لا تشكل في حد ذاتها انتهاكًا لحقوق الإنسان. واليوم هناك حاجة إلى تقدم في هذا المجال لإنهاء هذه الإدانات بجرائم متنوعة. وايضا تساءلت عما إذا كان هنالك نص قانوني أو جنائي يضمن العدالة يمكن أن يشير إلى عقوبة يُنظر إليها على أنها انتقام وليس كعقوبة. وتشير إلى أن الدول التي ألغت عقوبة الإعدام قد خفضت معدلات الجريمة، وتلك التي أبقت عليها زادت من حدة العنف والانتقام. وبعد أن أكد المجتمع المغربي عام 2011 على الحق في الحياة من خلال المادة 20 من الدستور، فإن المسؤولية تقع على عاتق المشرع لتنزيل هذه المادة.

وأكدت السيدة أمينة بوعياش أن مواطني البلدان التي تطبق عقوبة الإعدام يعيشون على تفاقم العنف والرغبة في الانتقام. واكدت على اقتناعها بأنه لا ينبغي قتل الاشخاص، بغض النظر عن جريمتهم، ولذلك يجب دراسة هذه المشكلة عن كثب ومعالجة أكبر عدد من الحالات من خلال إعادة التأهيل والعلاج النفسي. توجد اليوم أسس دستورية لتعلم الدروس ودراسة القانون لإلغاء عقوبة الإعدام، وفي إطار هذا الورش التشريعي، تلعب السلطة التشريعية دورًا بالغ الأهمية ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار جهود البرلمانيين حتى يكون للمجتمع رؤية جديدة للعقوبات. وفي الختام، يؤكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن إلغاء العقوبة سيكون له تأثير إيجابي على المجتمع وسيسمح باحترام الحقوق الأخرى، وإنها على استعداد للاستماع إلى جميع المكونات لتحقيق هذا الهدف المتمثل في القضاء على عقوبة الإعدام.

السيد عبد الرحيم الجامعي - منسق التحالف المغربي لمناهضة عقوبة الإعدام

بدأ السيد عبد الرحيم الجامعي بالإشادة بالسيد محمد الناصري الذي سميت قاعة الاجتماع باسمه. وشدد على أهمية هذا الاجتماع في سياق العمل على الإلغاء؛ وانعقاده داخل الوزارة هي رسالة مهمة وإيجابية، وأشار إلى أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار بشأن الأفكار التي نريد نقلها لإلغاء عقوبة الإعدام، باعتبارها قضية اساسية للمجتمع.ثم تقدم بالتحية لجميع المشاركين، وأشار إلى أن هذه هي المرة الثانية التي يُعقد فيها مثل هذا الاجتماع: ففي ديسمبر 2013، عُقد اجتماع بنفس العنوان، فما مدى فعاليته حيث أنه يحمل نفس الشعار؟

وأعرب السيد عبد الرحيم الجامعي عن ضجره لأنه على الرغم من أن الإلغاء يتجاوز الدول والبلدان، إلا أن المغرب لا يزال يبحث عن حلول. وفي الواقع، يعمل دعاة إلغاء عقوبة الإعدام بلا كلل منذ رسالة الملك في 2013 والتي كانت بوضوح لصالح هذه الحركة. وأعرب عن استعداده للعودة إلى الهدف وأشار إلى أن دعاة إلغاء عقوبة الإعدام لن يستسلموا أبدًا، ويستمر الانتظار بالرغم من الصراع التشريعي، وعقد اللقاءات مثل تلك التي عقدت مع شبكة البرلمانيين والتي تعد أكبر شبكة في شمال إفريقيا. واعتمد الفاعلون على هذه المنصة، وتساءلوا مع الحكومة حول موقفها من عقوبة الإعدام، بفضل مجموعات العمل التي قدمت برامج وتوصيات بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. وقدم الفاعلون المؤيدون لإلغاء عقوبة الإعدام سبل انتصاف قانونية واقترحوا ترسانة مهمة للغاية من النصوص لتحقيق إلغاء عقوبة الإعدام

.وشدد السيد عبد الرحيم الجامعي على أنه من المهم البدء في النقاش ولكن قبل كل شيء مواصلة الترافع. لقد فتح عمل الشبكة آفاقًا جديدة في عملية إلغاء عقوبة الإعدام، ومكَّنت المكونات الأساسية خارج الشبكة من العمل بقوة في هذا الاتجاه. اما على المستوى الدولي، فقد أتاح مؤتمر بروكسل واللجنة العلمية طرق الاشغال بشكل استراتيجي مع جميع الشركاء في العمل من اجل لإلغاء عقوبة الإعدام. وإن دعم شبكة المؤيدين للإلغاء في إطار التربية الوطنية يجعل من الممكن القيام بعمل ميداني وقد بذلت هذه الشبكة مجهودات كثيرة.

وايضا، أكد السيد عبد الرحيم الجامعي على أهمية التواصل عبر مختلف دوائر الناشطين المطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام والذين قدموا نداءً مشتركًا في إطار وقف وإلغاء عقوبة الإعدام.ثم قال إنه يأمل في تجاوز وقف التنفيذ، وأشار إلى إنشاء الشبكة التونسية لمحاربة الإرهاب. فمنذ قمة مدريد والاجتماع الإقليمي في سنة 2012، كان الفاعلون يتجاذبون بالفعل. وتعمل الجهات الفاعلة لضمان خلو منطقة شمال إفريقيا من عقوبة الإعدام. ان الوقت قد حان للمغرب، مثل تونس والجزائر، للتصويت لصالح قرار الأمم المتحدة.

ثم دعا الوزير إلى التذكير بأن أعضاء التحالف المغربي ضد عقوبة الاعدام كانوا على دراية واقتناع بأن سلاحهم في هذا الملف هو النقاش والحوار، وهذه هي الآليات التي سيطبقونها دون أي غوغائية. بالإضافة إلى ذلك، سيستغلون هذه الفترة الجديدة للتساؤل في الأسباب التي تمنع إلغاء عقوبة الإعدام. فمن المهم تشجيع الأشخاص العاملين بجد، واضاف ان الحركة بحاجة لقادة سياسيين وفكريين حتى يصل النقاش إلى هدفه المعلن، فالجدل في الشارع ليس ما نبحث عنه لأنه يدعو للانتقام، والنخب الفكرية وحقوق الإنسان لا تناضل بشكل اساسي من أجل ذلك. فاقترح التوقف عن شعارات الانتقام ومنعها، وكذلك توعية مناصري العقوبة،

ثم أشار إلى أن القانون الجنائي المغربي لا يقوم على مبادئ الشريعة كما هو الحال في السودان أو موريتانيا، فمن المهم التمييز بين الشريعة الإسلامية والقانون التشريعي. وأشار ايضا إلى أن للفتاوى مصدر واحد وهو الملك. واضاح أهمية القيادة التي يمكن للوزير أن يلعبها في انهاء العمل بالتشريعات الانتقامية وذلك من أجل الملاءمة مع القانون الدولي. وأخيراً أشاد بالدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودعا البرلمانيين إلى التفكير حول سبل إلغاء عقوبة الإعدام، واختتم بدعمه لشبكة البرلمانيين وأبرز أهمية إلغاء هذه العقوبة.

السيد بوبكر لارغو ، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

رحب السيد بوبكر لارغو السيد الوزير والسادة البرلمانيين والبرلمانيات وأعضاء التحالف المغربي ضد عقوبة الاعدام والمشاركين، ونوه بالاتجاه نحو إلغاء عقوبة الاعدام، وذكّر بالهدف من هذا اللقاء الذي يسلط الضوء على دور البرلمانيين في هذا المجال. فوضح دور البرلمانيين في حماية الحق في الحياة وكيف انه حق مقدس ومكرس. وبعد اعتماد قرار من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اقاف تنفيذ عقوبة الاعدام،

وشدد على الحاجة إلى وقف مؤقت في اتجاه الإلغاء التام. وأعرب عن أسفه لأن المغرب لم يصوت لصالحه بينما صوتت دول بمنطقة الشرق الأوسط كلبنان والجزائر والأردن وتونس لصالحه، وعلى حد قوله، فإن المعارضة شيء غير مفهوم علما ان المغرب لم يطبق هذه العقوبة منذ أزيد من 20 عاما، وينص الدستور في مادته 20 على وجوب حماية حياة الانسان ويدين عقوبة الإعدام.بالإضافة إلى ذلك، تجرم المادة 21 أي شيء ضار يلحق بالإنسان من قبل أي شخص، وبالتالي، فإن أي يشكل يمس بحق الإنسان تتم إدانته. بالنظر إلى الانتصار الذي تحقق لإلغاء العقوبة في الأمم المتحدة والإحصاءات التي تظهر تطوراً إيجابياً لوضع حد لهذه العقوبة بإلغائها أو التصديق عليها، وتجعلنا متفائلين بان تتخلص البشرية من هذه العقوبة، ففي عام 2013 تم إنشاء شبكة البرلمانيين وهو حدث هام حتى على المستوى الدولي، وعندما تم إنشاء هذه الاخيرة، لقت دعما مهما من البرلمانيين حول العالم مما جعل من هذه الشبكة نموذجا وجب أن تتبعه المؤسسات التشريعية.وفي الختام، دعا نيابة عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتنفيذ التوصيات التالية: إلغاء عقوبة الإعدام، والتصويت لصالح قرارات الأمم المتحدة.

السيد نيكولاس بيرون ، مدير البرامج

شكر السيد نيكولاس بيرون في البداية جميع المنظمين والمشاركين وأعرب عن رغبته في التواجد معهم قريبًا. وشكر بشكل خاص وزير العدل الذي وافق على استضافة هذه الورشة: حيث إنها الأولى من نوعها التي لها رمزية قويَّة للغاية بهدف إلغاء عقوبة الإعدام والحد من المعاملة اللاإنسانية.

وأشار إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت بأغلبية كبيرة لصالح القرار الخاص بوقف تنفيذ العقوبة قبل أيام قليلة. وذكر ان هذا التصويت هو انتصار حقيقي، فصوتت 123 دولة لصالحه. وصوتت 4 دول بالموافقة للمرة الأولى وهي كل من: الأردن ولبنان وجيبوتي وكوريا الجنوبية و3 دول تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فيما صوتت 11 دولة فقط ضد القرار في إفريقيا وصوتت 50٪ لصالحه. وصوتت الجزائر وتونس لصالحه فيما امتنع المغرب وموريتانيا عن التصويت، مما يترك مجالا للشكك في جمود المغرب الذي لم يصوت لصالح النص رغم أنه يعكس وضعه الوطني.وأشار السيد نيكولاس بيرون إلى أن ثلثي دول العالم اليوم هي دول ألغت عقوبة الإعدام في الواقع أو القانون، على الرغم من التوجه الواضح نحو إلغاء العقوبة، فإن المغرب بطيء في اتخاذ القرار، ووفقًا لدراسة حديثة أجرتها "جميعا ضد عقوبة الإعدام" والتي تحلل مراحل الإلغاء داخل أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، فإن 60٪ من دول المنظمة لم تعد تستخدم عقوبة الإعدام، والمغرب لديه تاسع أقدم قرار اقاف تنفيذ العقوبة، وهكذا تكون كل الإشارات الإيجابية، لكي تلغي الدول عقوبة الإعدام.

أكد السيد نيكولاس اننا نواجه بعد سنوات من النضال إلى جانب المجتمع المدني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان نقطة تحول مهمة، وأنه كان من الضروري وضع استراتيجية ملموسة حتى يكون عام 2021 هو عام إلغاء عقوبة الإعدام في المغرب ورغم من طول مسار العملية، فلا يمكن التخلي عنها باي شكل من الاشكال. واختتم مداخلته بقول عن السيد الطاهر بن جلون: "في الواقع، لم يعد المغرب يطبق عقوبة الإعدام فلماذا لا يقوم باقتراح ذلك على البرلمان لإلغاء

مائدة مستديرة: دور البرلمانيين والبرلمانيات ضد عقوبة الإعدام، على ضوء الدستور

- تسيير: السيدة نزهة الصقلي، منسقة شبكة البرلمانيين والبرلمانيات ضد عقوبة الإعدام
- السيدة فتيحة سداس، نائبة برلمانية
- السيد عبد اللطيف أوعمو، مستشار برلماني
- السيدة حياة بوفراشن، نائبة برلمانية
- السيدة سعيدة آيت بوعلي، نائبة برلمانية
- السيدة ثريا لحرش، مستشارة برلمانية
- السيدة غيتة الحاتمي، نائبة برلمانية
- السيد جمال بن شقرون، نائب برلماني